المغرب يطلق آلية ترويج جديدة لإنعاش سوق السياحة

فيتش تتوقع تأثر موسم 2021 بالوباء

تتطلع السياحة المغربية، التي لا تزال تعاني من تداعيات جائحة كورونا مع تراجع نشاط شركات الأسفار وإغلاق أغلب المرافق لأكثر من عام، إلى حدوث تغيير عميق وتعافٍ مستدام بالتزامن مع إطلاق المكتب الوطني المغربي للسياحة آلية تسويق جديدة تهدف إلى إنعاش القطاع.

الدار البيضاء (المغرب) - كشف المغرب عن تحولات كبيرة في إستراتيجية الترويج للسياحة تركز بشكل أساسي على توفير تجربة للسياح الأجانب والمحليين تتأقلم مع ظروف الأزمة الصحية العالمية بهدف إنقاذ الموسم السياحي لهذا العام.

وفي ظل الأزمة الخانقة التي كشفت عن مجموعة من الاختلالات، ولاسيما هشاشة جميع أولئك الذين يعملون بشكل غير مباشر في القطاع، يبدو أن الوقت قد حان لتقييم الوضع بدقة وتنظيمه وتحويله إلى فرص مربحة للجميع.

وتهدف الآلية إلى أن تصبح أداة حاسمة في إنجاح استقطاب المغاربة والأجانب، وتمكين جميع مكونات المنظومات المندرجة في قطاع السياحة من استعادة الحيوية التي كانت عليها قبل الأزمة، وذلك بمجرد أن تسمح الظروف الصحية بذلك.

فوزي الزمراني

الإستراتيجية تستند إلى دراسة تحليل الطلب العالمي

واعتمد المكتب الوطني للسياحة هندسة جديدة للعلامات تقوم على تقسيم الزبائن إلى ثلاث فئات رئيسية، إلى جانب علامة "فيزيت موروكو" التاريخية المخصصة للترويج لوجهة المغرب لدى السياح الدوليين، وهو ما من شأنه أن يدعم الفاعلين في القطاع بمختلف مكوناته.

ونسبت وكالة الأنباء المغربية الرسمية إلى فوزي الزمراني، نائب رئيس الاتحاد الوطني للسياحة، قوله إن "الإستراتيجية الجديدة التي قدمها المكتب الوطني المغربي للسياحة تستند إلى دراسة تقوم على تحليل الطلب العالمي على أساس تقسيم يرتكز على التجربة المراد عيشها".

ويشير الخبير السياحي المغربي إلى أنه من خلال الدراسة يتضح أن المغرب يتمتع برؤية جيدة، لكنه لا يزال يكافح لترجمة صيته الدولي إلى زيارات على أرض الواقع.

وذكرت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية في تقرير حديث أن موسم 2021 سيظل متأثرًا بأزمة كورونا بعد تراجع إجمالي إيرادات القطاع بنسبة 70 في المئة على أساس سنوي خلال الفترة من أبريل إلى ديسمبر من العام الماضي.

ولذلك يؤكد الزمراني أنه من الضروري اليوم تحلي المهنيين المغاربة بروح الإبداع من أجل تشجيع المستهلكين المحتملين على خوض التجربة واختيار المغرب بدلا من وجهة أخرى.

وفيما يتعلق بانتعاش القطاع سيتم التركيز على الأسواق التي ستخرج سريعا من هذه الأزمة، والتي سيكون المغرب بالنسبة إليها وجهة آمنة وصحية وتقدم جميع الضمانات لتجربة ناجحة.

وقال نائب رئيس الاتحاد الوطني للسياحة إنه لتحقيق هذا الهدف تم إبلاغ شركات الطيران ووكالات الأسفار عبر الإنترنت لكي تتم برمجة كل شيء في أقرب وقت ممكن، مشيرا إلى أن القرار النهائي يعود إلى الحكومة في ما يتعلق بفتح الحدود الذي لا يزال رهينا بالسيطرة على الفايروس.

وقال الزمراني إن "صحة المواطنين تأتي في المقام الأول، لكن هذا لا يمنعنا من أن نكون قادرين على التفكير في وضع مجموعة من الإجراءات لإعادة التشغيل والمحافظة على شركات واستثمارات القطاع، من بينها تسريع حملة التلقيح الحالية وتشجيع الفاعلين في قطاع السياحة".

ورغم اقتناع الجميع بدور السياحة في تحريك النمو إلى جانب الصادرات فإن قدرة السياحة الداخلية بمفردها على تخفيف تأثير الأزمة على القطاع غير ممكنة، ولكن الزمراني يرى أنه من الضروري تحسين العرض المقدم للمواطنين وإرساء اتفاق جديد مبني على الثقة.

وشدد على أنه "يجب أن نتوقف عن القول إن منتجاتنا باهظة الثمن، وأننا نفضل الأجانب على المواطنين أو أننا بحاجة إلى منتجات محددة للمواطنين. فالسائح المغربي مثل باقي السياح يرغب في الاطمئنان إلى ما يستهلكه، وأن يحظى بالاحترام بصفته مستهلكا متمرسا ومجربا".

ومن أهم العوامل المهمة لتشجيع السياحة الداخلية إعادة تقييم قدرة السائح المغربي الشرائية للسماح له بالاستفادة الكاملة، وقد تم اقتراح حلول أثبتت كفاءتها في أماكن أخرى، بما في ذلك قسائم العطل وإضفاء الطابع الجهوي على العطل.

وسيسمح استئناف السياحة الداخلية بنوع من "الإحماء" في انتظار استئناف السياحة الدولية، ولكن في غضون ذلك يجب رفع قيود السفر بين الجهات وفتح فضاءات الترفيه مع الإبقاء على التدابير الوقائية.

وتقول وكالات الأسفار، التي تعتبر أبرز الفاعلين في القطاع، إنها جاهزة للمساهمة في إنجاح خطة المكتب الوطني للسياحة.

وأكد رئيس الاتحاد الوطني لجمعيات وكالات السفر بالمغرب محمد السملالي أن الاتحاد يتابع اعتماد الإستراتيجية الجديدة التي تهدف إلى تسريع وتيرة انتعاش القطاع بعد تحسن الوضع الصحي، وأنه لا بد من "إنجاح خارطة الطريق هذه".

ويرى أن الهدف النهائي هو بث دينامية جديدة في النشاط السياحي، لكن وكالات الأسفار في المغرب تكافح لإيجاد طريقة مناسبة لمحاولة تضميد جراحها وإنعاش قطاع يعاني من تبعيته القوية للوافدين من الخارج.

وقال سملالي إن "إطلاق هذه الإستراتيجية العالمية للترويج لوجهة المغرب يأتي في الوقت الذي يحتاج فيه مهنيو القطاع أكثر من أي وقت مضى إلى حملة قوية ومبتكرة لضمان موسم الصيف المقبل".

إملاءات صندوق النقد تمهّد لمنعطف اجتماعي خطير في تونس

الحكومة تخطط لخفض فاتورة الأجور إلى 15 في المئة

خلّفت التزامات الحكومة التونسية بالرفع التدريجي للدعم وخفض فاتورة الأجور، مقابل الحصول على تمويل جديد من صندوق النقد الدولي، جدلا واسعا داخل الأوساط الاقتصادية، وسط تحذيرات الخبراء من غضب شعبي قد يعصف بما تبقى من استقرار للسلم الاجتماعي.

قروض تغذي لهيب الأسعار

خالد هدوي
صحافي تونسي

تونس - أظهرت وثيقة حكومية أن تونس تخطط لخفض فاتورة الأجور عبر إرساء برنامج للمغادرة الطوعية للموظفين ورفع الدعم نهائيا عن المواد الغذائية والمحروقات والكهرباء والغاز بنهاية 2024.

وتكشف الوثيقة التي اطلعت "العرب" على تفاصيلها أن برنامج الإصلاح الذي تنوي الحكومة القيام به يتعلق بخفض فاتورة الأجور إلى 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2022 مقابل 17.4 في المئة في 2020. وهذا البند يلتهم ثلث الميزانية السنوية.

ودخلت تونس بداية مايو الجاري في مفاوضات مع صندوق النقد للحصول على خط ائتماني بنحو 4 مليارات دولار، مقابل القيام بحزمة من الإصلاحات، التي لم تلتزم بها كل الحكومات السابقة التي تعاملت مع المؤسسة المالية الدولية.

وتمر البلاد بأسوأ أزمة لها على الإطلاق فقد بلغ العجز في الميزانية العامة للمرة الأولى نحو 11.5 في المئة بنهاية العام الماضي بينما انكمش النمو بواقع 8.8 في المئة جراء مخلفات الأزمة الصحية. وتتوقع الحكومة أن يصل هذا العام 5.5 في المئة.

واعتبر وزير المالية الأسبق حسين الديماسي في تصريح لـ"العرب" أن تونس ستواجه منعطفا لا يقتصر فقط على الجانب الاجتماعي، بل يشمل الجوانب المالية والاقتصادية والسياسية.

وأوضح أن هذا المنعطف سيكون سياسيا بالأساس لأننا في مأزق بأتم معنى الكلمة، والأزمة المالية الناتجة عن الموازنة ستفرض تغييرا سياسيا في البلاد.

وقال إن "ميزانية 2021 خاطئة من أصلها تماما لأن الاحتمالات المبنية عليها وهمية بما فيها القروض الخارجية، وإلى حد الآن لم يقدر المسؤولون على إيجاد توازن جديد للموازنة".

وستضع الحكومة برنامجا للتشجيع على المغادرة الطوعية للموظفين مقابل حصولهم على 25 في المئة من الراتب أو الحصول على نصف الراتب.

ويرى الديماسي أن الكلفة الاجتماعية لهذه الشروط ستكون كبيرة، فلحد الآن من غير المعروف كيف سيتم التقليص في فاتورة الأجور.

وقال إنه "إذا حدثت هذه الأشياء فإن جزءا كبيرا من المساهمين في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، وهو صندوق مخصص لموظفي الدولة والقطاع العام سيتم شطبهم ما يعني أن مقترحات الحكومة ستؤدي إلى نتائج اجتماعية سلبية".

ولا تقل مشكلة فاتورة الأجور عن بند الدعم حيث تقدّر النفقات السنوية بنحو 6.2 مليار دينار (2.27 مليار دولار) في الميزانية الحالية، أي بارتفاع بمقدار الثلث عن ميزانية العام الماضي، حيث بلغ بند الدعم حينها 4.1 مليار دينار (1.5 مليار دولار).

حسين الديماسي

ميزانية 2021 خاطئة لأن الاحتمالات المبنية عليها وهمية

رضا الشكندالي

الطبقة المتوسطة تعيش بثلث ما يلزم والفقيرة ازدادت فقرا

ويشير الديماسي إلى أن رفع الدعم تم تطبيقه في أربعة بلدان أبرزها مصر وعرفت هزات اجتماعية سلبية، وإذا لم يوجد حزام سياسي للحكومة لا يستطيع أخذ قرارات مدروسة وموجهة، فلا يوجد حل يمكن اتخاذه دون تكلفة اجتماعية.

وحسب تقديرات البنك المركزي، تشهد البلاد أزمة اقتصادية حادة تهدّدها بالإفلاس في ظل تفاقم الديون الخارجية التي تجاوزت مئة في المئة حيث بلغت العام الماضي نحو 80.9 مليار دينار (30.3 مليار دولار).

وفي حين تشير بيانات معهد الإحصاء إلى تراجع معدل التضخم في الربع الأول من العام الجاري ليبلغ 4.8 في المئة قياسا بمستوى 6 في المئة بمقارنة سنوية، فإن مستوى البطالة في ارتفاع حيث وصل إلى 17.4 في المئة بعد أن كان عند مستوى 15.5 في المئة بنهاية 2019.

وينتقد أستاذ الاقتصاد رضا الشكندالي أسلوب التفاوض الذي تتبعه تونس مع صندوق النقد. وقال لـ"العرب" إن "تونس تعهدت في 2016 بالقيام بإصلاحات لكن لم تكملها، والفريق المفاوض مع صندوق النقد يركّز فقط على المبالغ المالية ولا يملك حلولا أو رؤية أو برامج للإصلاحات".

وأضاف "الحكومات المتعاقبة لديها فكرة مسبقة بأنها لن تمكث طويلا لذلك تلتجئ للحلول الوقتية والترقيعية، بينما يتوقف إنتاج القطاعات الاستراتيجية على غرار الفوسفات والسياحة وضعف مستوى التصدير بسبب السياسات المرتبكة".

ونظريا بدأت تونس قبل ثلاث سنوات في رفع الدعم عبر الترفيع المتواتر في أسعار الوقود، لكن الفئة المستهدفة لم تحصل على شيء جراء هذه القرارات المبتورة، التي انعكست على معيشة الطبقتين الفقيرة والمتوسطة. وقال الديماسي إن "الطبقة المتوسطة تعيش بثلث ما يلزم من العيش الكريم، والطبقة الفقيرة ازدادت فقرا".

ووفق الأرقام يبلغ متوسط الدخل الشهري للفرد في تونس حاليا 345 دولارا بينما كان في عام 2010 عند نحو 275 دولارا وذلك بالاستناد على القدرة الشرائية وقيمة الدينار الذي تراجعت قيمته بواقع الثلث في غضون عشر سنوات.

وبخصوص رفع الدعم، أكد الشكندالي أنه يتطلب إعادة النظر في سلم الأجور لأن الإجراءات لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع، داعما فكرة إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام المتعثرة لا خصخصتها.

وقال إن "مستوى الأجور مرتفع في بعض المؤسسات الحكومية على غرار شركة الكهرباء التي لا تتماشى أسعار فواتير الاستهلاك المعتمدة مع مستويات دخل التونسيين إلى جانب تراجع مستوى الخدمات، وعليها أن تتخلص من الفساد وتحسن مردوديتها".

وانتقدت أطراف اجتماعية ونقابية توجه الحكومة إلى صندوق النقد والارتهان للقروض، محذرة من تداعيات العجز المالي الذي يهدد معيشة التونسيين.

وفي حين اعتبر منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتونس، أن الاقتراض المتواتر من صندوق النقد لم يساعد على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، بل إن وضعهم يزداد سوءا مع كل برنامج جديد، وصف مرصد رقابة الإجراءات المقررة بـ"الالتزامات المؤلمة".

وكان الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر نقابات البلاد قد أعلن الأسبوع الماضي رفضه للإصلاحات المقترحة، معتبرا أنها إجراءات غير اجتماعية. وأكد تمسكه ببدء مفاوضات لرفع الأجور في القطاع العام في ظل الصعوبات المعيشية للتونسيين.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل سامي الطاهري قوله إن هذه الإجراءات "أحادية لم نناقشها مع الحكومة، وتفاجأنا بتفاصيلها عبر وكالة رويترز". وأضاف "نحن لا نقبل إجراءات غير شعبية وغير اجتماعية وهي هروب إلى الأمام من الحكومة والبحث عن حلول سهلة ومسكنات".

تحويلات المغتربين العرب تصمد في وجه الجائحة

واشنطن - تظهر أحدث بيانات البنك الدولي أن تحويلات المغتربين وخاصة إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل صمدت على غير المتوقع العام الماضي في وجه قيود الجائحة، متجاوزة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعونات التنمية الخارجية مجتمعتين.

واللافت أن تدفقات تحويلات المغتربين العرب إلى دولهم الأصلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفعت بنسبة 2.3 في المئة لتصل إلى حوالي 56 مليار دولار في عام 2020 بمقارنة سنوية.

ويعزى هذا النمو إلى حد كبير إلى تدفقات التحويلات القوية إلى مصر والمغرب وتونس، فقد زادت التدفقات المالية إلى مصر بواقع 11 في المئة إلى مستوى قياسي بلغ نحو 30 مليار دولار في 2020، بينما ارتفعت التدفقات إلى المغرب 6.5 في المئة وتونس بنحو 2.5 في المئة.

في المقابل، شهدت اقتصادات أخرى في المنطقة العربية خسائر في العام الماضي، حيث سجلت جيبوتي ولبنان والعراق والأردن تراجعا مزدوج الرقم.

ومن المرجح أن تنمو التحويلات إلى المنطقة العربية هذا العام بنسبة 2.6 في المئة بسبب النمو المعتدل في منطقة اليورو وضعف التدفقات الخارجة من دول مجلس التعاون الخليجي على أن تتراجع في العام المقبل لتصل إلى 2.2 في المئة رغم توقعات بنمو الاقتصاد العالمي.

وسجّلت التحويلات المالية بشكل عام خلال 2020 هبوطا أقل مما أشارت إليه توقعات سابقة حيث تراجعت بواقع 1.6 فقط إلى 540 مليار دولار بدعم من تحفيز مالي في دول تستضيف عمالا مهاجرين وتحول في التدفقات من النقود إلى العملات الرقمية مع تراجع أعداد المسافرين بسبب كورونا.

والانخفاض في تدفقات التحويلات المُسجّلة في 2020 أقل من المستوى المسجل أثناء الأزمة المالية العالمية 2009 والذي بلغ حينها 4.8 في المئة.

كما أنه أقل كثيرا من الهبوط في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل التي هوت بأكثر من 30 في المئة عند استبعاد التدفقات إلى الصين.

> **56**
> مليار دولار حجم تدفقات المغتربين العرب في 2020 بارتفاع 2.3 في المئة عن 2019

ويُعتقد أن الحجم الحقيقي للتحويلات التي تتضمن التدفقات الرسمية وغير الرسمية أكبر مما تشير إليه البيانات المُسجّلة رسميا على الرغم من أن الغموض مازال يحيط بحجم تأثير جائحة كورونا على التدفقات غير الرسمية.

وقال ميكال روتكوفسكي كبير المديرين في قطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف بالبنك الدولي "مع استمرار الجائحة في تدمير الأسر في أنحاء العالم تستمر التحويلات في إتاحة شريان حياة للفئات الفقيرة والأولى بالرعاية".

وأوضح أنه من الضروري أن تظل الاستجابات الداعمة على صعيد السياسات مع أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية شاملة لكل الفئات ومنها المهاجرون.

وقبل عام، تكهن البنك الدولي بانخفاض في أجور العمال المهاجرين والتوظيف في الخارج وتوقع هبوطا بحوالي 20 في المئة في التحويلات المالية التي باتت مصدرا حيويا بشكل متزايد للتمويل بينما تجد الحكومات والأسر في الدول الفقيرة صعوبة في تحمل التكلفة المالية للجائحة.

وعلى النقيض، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، مع استبعاد الصين، هوت بأكثر من 30 في المئة طيلة العام الماضي.

قطاع يتلمس طريق الأمان